

دراسة ديموغرافية للزواجية ومحدداتها في الجزائر
demographic study of nuptiality and its determinants in Algeria

د. راشدي خضرة*
جامعة محمد بن أحمد، وهران2، الجزائر

أ.د. ابريغم سامية
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/06/03 تاريخ القبول: 2021/06/25
تاريخ التقييم: 2021/06/04

Abstract :

With a demographic approach, this study seeks to follow the evolution, characteristics and indicators of nuptiality in Algeria and to reveal these main determinants. The study uses the latest database from the survey (Mics 6، 2019), which involved more than 35,000 married or already married women aged 15 to 49.

Factor analysis has shown that demographic and social variables play an important role in early marriage, endogamy and polygamy, where the level of education and living and the place of residence of women are among the main determinants of marriage in Algeria. Thus, the rise of celibacy in women and its psychological and social consequences are likely to worsen

Keywords: Nuptiality - celibacy - Early marriage - Endogamy- Polygamy-

الملخص:

هدفت هذه الدراسة وبمقاربة ديموغرافية إلى تتبع تطور الزواجية وخصائصها ومؤشراتها في الجزائر، والكشف عن أهم محددها. استغلت الدراسة قاعدة بيانات آخر مسح عنقودي (Mics6، 2019) والذي شمل أكثر من 35 ألف سيدة متزوجة أو سبق لها الزواج تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة معتمدة على المنهج الوصفي وأسلوب التحليل العاملي.

وكان من نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية تلعب دورا كبيرا في الزواج المبكر وزواج القرابة والتعدد، حيث يعتبر المستوى التعليمي والمعيشي للنساء ومكان إقامتهن من أهم محدثات الزواجية ومؤشراتها في الجزائر. ويحتمل تفاقم ظاهرة العنوسة بين النساء وتبعاتها النفسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الزواجية، العزوبة، الزواج المبكر، زواج القرابة، التعدد.

* راشدي خضرة، kha-dra@hotmail.fr

1- مقدمة

الزواجية ظاهرة ديموغرافية هامة إذ أنها من أهم محددات الخصوبة، ذلك أن الزواج هو الإطار الشرعي والقانوني الوحيد للإنجاب في الجزائر كما هو الحال في كل المجتمعات الإسلامية. وهو ظاهرة تخضع للعادات والتقاليد وتتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك هي مهمة جدا في دراسة التغيرات التي تشهدها الخصوبة وبالتالي نمو السكان. فقد ارتفع سن الزواج الأول خاصة عند الإناث وتراجع الزواج المبكر والتعدد وزواج القرابة في الوقت الذي ارتفعت فيه العزوبة بشكل مقلق خاصة في الأعمار الأكثر خصوبة وأدت إلى ارتفاع العزوبة النهائية في أعمار مبكرة.

وتلعب الزواجية دورا كبيرا في التحول الديموغرافي رغم أن نظرية التحول الديموغرافي لم تأخذ بعين الاعتبار إلا الولادات والوفيات، إذ أن الزواجية ساهمت بشكل غير مباشر في المراحل الأولى لهذا التحول في زيادة النمو السكاني المرتبط بانتشار الزواج وبسن الزواج ونسبة المتزوجات في سن الخصوبة، خاصة عندما لا تكون هذه الخصوبة إلا في إطار الزواج (الخصوبة الشرعية) كما هو الحال في الجزائر، فيؤثر سن الزواج مباشرة على سن الإنجاب. وأثناء ارتفاع النمو السكاني تكون الخصوبة قد ارتفعت بفعل الزواج المبكر وترتفع الولادات بفعل تراكم أعداد كبيرة من النساء المتزوجات في سن الإنجاب. ولو تتبعنا هذا التحول، فإنه يمكن ملاحظة أن النمو السكاني بدأ في الانخفاض بانخفاض الخصوبة الناتج أساسا عن ارتفاع سن الزواج.

والتغيرات التي تشهدها الزواجية تنشأ في خضم التحولات المتسارعة والمتداخلة التي يعرفها المجتمع في كل جوانبه السوسيو-اقتصادية والتي تخص التعليم والنشاط الاقتصادي ومكانة المرأة والفقر ومستويات التنمية. حيث تشير كل المعطيات في الجزائر إلى ارتفاع متواصل لسن الزواج عند كلا الجنسين وبالتالي ارتفاع العزوبة. بالإضافة إلى تراجع الزواج المبكر والتعدد وزواج القرابة.

وفي خضم هذه التغيرات جاء هذا البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي التغيرات التي طرأت على الزواجية في الجزائر؟ وكيف تنوزع حسب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟
- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء في حالة زواج القرابة؟
- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي تزوجن مبكرا؟
- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء في حالة تعدد للتعدد؟

تكمن أهمية البحث من أهمية الزواجية كإحدى أهم المحددات الوسيطة للخصوبة وبالتالي مساهمتها غير المباشرة في الانتقال الديموغرافي، ذلك أن المجتمعات التي لا تكون فيها الخصوبة إلا في إطار الزواج كالمجتمعات الإسلامية، يؤدي تراجع الزيجات فيها إلى تراجع عدد النساء المعرضات للإنجاب (المتزوجات)، ويؤدي ارتفاع سن الزواج إلى تقلص مدة تعرضهن للحمل.

يهدف هذا البحث إلى وصف وفهم تطور مستويات وبنية الزواجية في الجزائر خاصة من خلال مسح 2019 ومعرفة أهم التغيرات التي عرفتها هذه الظاهرة وذلك بالتطرق إلى سن الزواج والعزوبة، والزواج المبكر، وزواج القرابة وأخيرا التعدد مع دراسة هذه العناصر وفق مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتحديد أكثرها مساهمة في تعزيزها.

بالنسبة للبيانات والإجراءات المنهجية للدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستجيب لأهداف الدراسة وحاولت أن تلم بكل خصائص الزواجية في الجزائر بحيث

اعتمدت على البيانات المستقاة من المسوح التي أجريت بين 1970 و2019. ولتحديد محددات كلا من الزواج المبكر وزواج القرابة والتعدد، قمنا باستغلال قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019 والذي صدر تقريره حديثاً (ديسمبر 2020) والذي شمل عينة تفوق 35 ألف سيدة في العمر 15-49 سنة متزوجة أو سبق لها الزواج. وقامت الباحثة أولاً بتقديم دراسة وصفية للزواجية ومؤشراتها وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وسمح كاي تربيعة لحسن المطابقة بمعرفة ما إذا كانت هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين حالات كل متغير. ثم اعتمدت على التحليل العاملي باستخدام البرنامج الإحصائي spss.25، في تحديد أهم المتغيرات المساهمة في ذلك.

ويعتبر التحليل العاملي من الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات الأكثر استخداماً في دراسة مجموعة من المتغيرات عن طريق تقليصها في عدد أقل من العوامل الأكثر تأثيراً في الظاهرة المدروسة وهو ما يفي بغرض هذا البحث في الكشف عن أهم العوامل المساهمة في كل من الزواج المبكر، وزواج القرابة والتعدد.

واعتمدنا على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالنساء فقط والتي تظهر في قاعدة بيانات المسح العنقودي 2019 وعددها ست متغيرات وهي مكان الإقامة (HH6) وحالاته: حضر، ريف، والقطاع الجغرافي (HH7) وحالاته: الشمال وسط، الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الهضاب العليا الشرقية، الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا الوسطى، الجنوب، ومؤشر الثروة (windex5) وحالاته: الأكثر فقراً، الفقيرة، المتوسطة، الغنية، الأكثر غنى، والسن (Age) وحالاته: الفئات العمرية الخمسية بين 15 و49 سنة والمستوى التعليمي (welevel) وحالاته: بدون مستوى، ابتدائي، متوسط، ثانوي، عالي) والحالة الفردية (wocupation) وحالاتها عاملة، غير عاملة.

كما قمنا بتجهيز الملف الخاص بالنساء المتزوجات وعمرهن أكثر من 15 سنة عن طريق التأكد من نوعية البيانات من حيث الأخطاء والقيم المفقودة. واعتمدنا على طريقة المكونات الأساسية لأنها تسمح باستخراج أقصى كمية من التباين وطريقة Varimax للتدوير لأنها تؤدي إلى أفضل الحلول التي تستوفي البناء البسيط (أبو فايد أحمد، 2016). وقد تم تحويل متغيرات الدراسة إلى متغيرات ثنائية حتى نحترم شروط تطبيق هذا الأسلوب الإحصائي.

وقدرت العينة الإجمالية للنساء المتزوجات محل الدراسة بـ 20397 (متزوجة أو سبق لها الزواج)، وبالنسبة للعينات التي استعملت في التحليل العاملي فكانت كالتالي: عينة النساء المتزوجات قبل 18 سنة بـ 1282 سيدة، وعينة النساء المتزوجات بأقربائهن بـ 4053 سيدة وعينة النساء في حالة تعدد قدرت بـ 616 سيدة.

وستنقسم الدراسة إلى جزأين، سنخصص الجزء الأول إلى أدبيات الدراسة والتي تشمل الدراسات السابقة وتطور الزواجية في الجزائر بين 1970 و2019. ونستعرض في الجزء الثاني أهم النتائج المتوصل إليها عن طريق استغلال بيانات المسح العنقودي 2019 Mics6 بالاعتماد على الأساليب المذكورة سابقاً.

2- أدبيات الدراسة

1-2- ملخص عن الدراسات السابقة

تعددت الدراسات على اختلاف تخصصاتها في تناول الزواجية كظاهرة ديموغرافية أو الزواج كظاهرة اجتماعية وخلصت إلى نتائج وفق أهدافها بين البحث في تطور الزواجية ومحدداتها ونتائج تغييرها. ورغم أهمية الزواجية إلا أنها في الواقع البحثي لم تأخذ الحيز الكبير الذي أخذته ظاهرتي الوفيات والخصوبة في الدراسات الديموغرافية، حيث غالباً ما كانت هذه الدراسات تتناولها في إطار دراسة الخصوبة. ولكن رغم ذلك يوجد عدد من الدراسات الأجنبية والعربية والجزائرية التي تناولت هذه الظاهرة أو أحد جوانبها في الكثير من مناطق العالم وفي أزمنة مختلفة وفيما يلي موجز لأهم هذه الدراسات التي تناولتها وعالجتها من الجانب الديموغرافي وفي الجزائر فقط.

ساهم عدد من الديموغرافيين بدراسات كثيرة حول الزواجية وديمغرافيتها سواء في الإطار العربي Fargues Philipe, 1987, 2000 Ajbilou Aziz, 1998, Kateb Kamel et (Ouadah-Bedidi, 2001) أو المحلي (Brahimi Rabeh et Ouadah-Bedidi, 2001, 2012, Vallin Jacque, 1973a, 1973b). بحيث تناولت هذه الدراسات كل ما تعلق بالزواجية من حيث علاقتها بالخصوبة أو سن الزواج الأول أو فارق السن بين الزوجين أو تبايناتها الجغرافية. وباعتماد على معطيات الحالة المدنية والتعدادات والاستقصاءات السكانية، اتفقت دراساتهم على التغير الكبير الذي حصل في الزواجية من ارتفاع سن الزواج الأول والعزوبة إلى تراجع الزواج المبكر والتعدد وزيادة انحلال الزواج بسبب الطلاق مع تباينات كبيرة بين مختلف مناطق الوطن. ويعتبر تقرير معهد الدوحة العربي للمرأة (2019) حول 'حالة الزواج في الوطن العربي' من أحدث وأشمل الدراسات التي تناولت بشكل مستضيف متعدد الجوانب الزواج في كل الدول العربية ومنها الجزائر وكانت النتائج التي خلص إليها تتفق كثيراً مع نتائج الدراسات التي أشرنا إليها.

ووجدت هذه الدراسات أن هذه التغيرات الحاصلة في ظاهرة الزواجية تعود إلى التغيرات الاجتماعية مثل ارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند الإناث وأزمة السكن وتغير اتجاهات الأفراد نحو الزواجية والعلاقات، والتغيرات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع البطالة وتراجع المداخل والمستوى المعيشي. وكانت هذه الدراسات منطلقاً وشواهداً في الكثير من جوانب هذه الدراسة الذي تناول الزواجية اعتماداً على أحدث البيانات.

2-2- تطور الزواجية في الجزائر

1-2-2- الحالة الزواجية

كما هو الحال في المجتمعات العربية والإسلامية يعتبر الزواج ظاهرة ديموغرافية عامة إذ ينتهي معظم الأفراد البالغين بالزواج. وفي الجزائر ومن خلال مختلف المسوح الميدانية والتي أجريت بين 1970 و2019 تميزت تغيرات كبيرة في توزيع السكان حسب الحالة الزواجية. إذ أكثر ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع العزوبة عند الإناث حيث ارتفعت من 16.5% سنة 1970 إلى أكثر من 48% سنة 1992 ولكنها انخفضت بعد ذلك بشكل مستمر حتى سنة 2019 لتصل إلى حوالي 32% أي ارتفاع هام جداً مقارنة بالذكور الذين احتفظوا دائماً بنسبة أعلى (من حوالي 34% إلى حوالي 44% خلال نفس الفترة).

وهذا الارتفاع راجع لزيادة تعليم الإناث وولوجهن الحياة العملية. فبالعودة إلى بيانات مسح 2019، وجدنا أن 61% من النساء ذوات المستوى التعليمي العالي عازبات مقابل فقط 9% عند اللواتي ليس لديهن أي مستوى، كما أن 48.5% من العاملات عازبات مقابل حوالي 30% عند غير العاملات.

بالنسبة لانحلال الزواجية، نلاحظ تراجع في عدد الأرمال خاصة عند النساء حيث كان هناك ارتفاع كبير جدا للنساء الأرمال سنة 1970 والذي كان نتيجة الثورة التحريرية التي أدت إلى استشهاد عدد كبير جدا من الجزائريين بالإضافة إلى وفيات الأزواج بسبب فراق السن التي كانت شاسعة بين الزوجين في تلك الفترة والتي تعدت في المتوسط 5 سنوات. في الوقت الذي شهدت نسبة المطلقين نوعا من استقرارا عند كلا الجنسين لصالح الإناث (ونفس الشيء بالنسبة للأرمال) الذي يفسر عادة بالزواج السريع للذكور بعد انحلال الزواج مقارنة بالإناث وارتفاع نسبة الطلاق عموما إذ سجلت سنة 2019 نسبة 20.94% (ONS, 2019) من مجموع الزيجات وهي نسبة كبيرة ومقلقة تعني أن أكثر من خمس الزيجات انتهت بالانفصال.

في حين بعدما انخفضت نسبة المتزوجين من كلا الجنسين حتى سنة 1992، عاودت هذه النسبة ارتفاعها خاصة عند الإناث حيث ترتفع نسبيا والذي يفسر بوجود حالات تعدد. وهذا الارتفاع في نسبة المتزوجين راجع إلى وصول أعداد كبيرة من البالغين سن الزواج والذين ولدوا في مرحلة الانفجار الديموغرافي التي عرفتها الجزائر حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي وأدى على ارتفاع الطاقة الإنجابية بسبب ارتفاع عدد النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) رغم أن المعدل الخام للزواجية لم يتوقف عن الانخفاض منذ 2011 أين سجل 10.05% كأعلى نسبة في السنوات العشرين الماضية ليصل إلى 7.26% سنة 2019.

الجدول رقم 1: تطور الحالة الزواجية لسكان الجزائر بين سنتي 1970 و 2019

الأرامل		المطلقون		المتزوجون		العزاب		المسوح
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
15.9	1.5	3.8	1.2	63.8	63.6	16.5	33.7	ENSP1970
10.0	1.0	2.5	0.7	57.2	55.2	30.3	43.1	ENAF1986
7.8	0.6	1.9	0.4	42.3	40.0	48.1	59.0	EASM1992
7.2	0.8	2.0	0.4	46.1	45.2	44.7	53.6	EASF2002
7.1	0.9	2.0	0.4	47.0	45.8	43.8	52.8	Mics32006
8.2	0.8	2.8	0.6	56.7	54.6	31.9	43.9	Mics62019

المصدر: Kouaouci Ali, 1992, EASF2002, p105. Mics2006, p37. Mics2019, p84.

2-2-2- العزوبة

تعد العزوبة من أهم اهتمامات الديموغرافيا، فطول فترة العزوبة يعني تأخير الزواج والذي يعني بدوره تأخير الإنجاب وبالتالي تراجع الخصوبة. ويلعب ارتفاع العزوبة دورا كبيرا في تغيير نظام تكوين الأسر والأدوار والعلاقات بين الأفراد. وتخص العزوبة الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر وتختلف حسب الأعمار والجنس وتتأثر بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر الزواج في الجزائر مرحلة مهمة في حياة الفرد خاصة الإناث حيث وحتى وقت قريب، كان الناس يترقبون زواج البنت بقلق، فعدم زواجها أي بقائها عزباء 'يشكل عارا على أسرته وليس لها بذلك مكانة في المجتمع' (Ouddah-Bedidi Zahia, 2005, p29). ولذا فالعزوبة ليست مشكلة ديموغرافية فقط ولكن اجتماعية بالدرجة الأولى حين تتعلق بالإناث.

وقد لاحظنا سابقا ارتفاع العزوبية في السنوات الأخيرة، ولكن بالنظر إلى توزيعها حسب الأعمار نجد أنها ارتفعت كثيرا في الأعمار خاصة الأقل من 20 سنة بسبب ارتفاع سن الزواج قانونيا واجتماعيا خاصة عند الإناث والذي يرجع بشكل غير مباشر لطول فترة التمدرس وارتفاع المستوى التعليمي. ففي سنة 1970 كانت ثلثي النساء في العمر 15-19 سنة عازبة في حين أصبحت عزوبتهن في هذه الأعمار غالبية في سنة 2019 (أكثر من 96%). وبالمقارنة بين الأعمار الأخرى، نلاحظ أنه كان من النادر بقاء خاصة النساء عازبات حتى سن الثلاثين لكن في سنة 2019 كانت أكثر من ربع النساء في هذه السن عازبات. وعموما نلاحظ أنه وابتداء من سنة 2002، تتجاوز نسبة العازبات عدد العزاب ابتداء من العمر 40 سنة وتستمر كذلك حتى آخر الأعمار وهو ما يؤذن بعزوبية نهائية مبكرة للنساء الجزائريات واستفحال ظاهرة العنوسة.

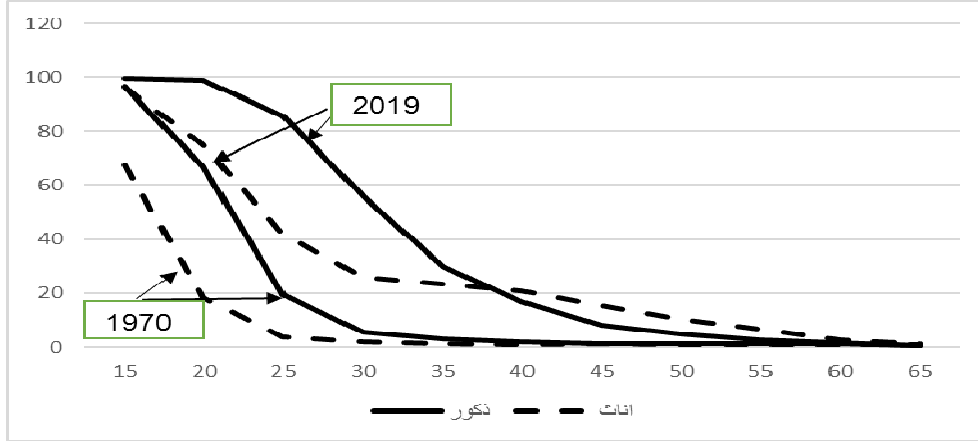
الجدول رقم 2: نسبة العزاب حسب العمر بين سنتي 1970 و 2019

*Mics62019		EASF2002		ENSP1970		السن
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
99.6	96.3	99.8	98.1	96.7	67.6	19-15
98.7	75.0	98.4	83.4	66.8	18.3	24-20
85.8	41.9	85.3	57.5	19.3	4.0	29-25
55.9	25.8	53.6	33.7	5.8	1.9	34-30
30.0	23.3	18.9	16.6	3.0	1.2	39-35
17.0	20.9	7.3	9.1	2.0	1.0	44-40
8.2	15.3	2.3	3.8	1.3	1.2	49-45
4.8	10.3	1.3	2.6	1.4	0.8	54-50
2.7	6.9	0.9	1.5	1.2	0.9	59-55
1.5	2.9	0.3	0.6	1.4	0.8	64-60
0.6	1.3	0.7	1.1	0.7	0.8	+65
43.9	31.9	53.6	44.7	33.2	16.5	المجموع

المصدر: ENSP 1970. Rapport 2002. Mics6 2019. * حساب شخصي.

والشكل 1 يبين بوضوح تطور سرعة ارتفاع العزوبية في كل الأعمار بين سنتي 1970 و 2019.

الشكل رقم 1: تطور العزوبة (%) حسب الجنس والسن في سنتي 1970 و 2019



المصدر: المسحين ENSP 1970 و Mics6 2019

أما لو لاحظنا العزوبة النهائية والتي تعني بقاء أشخاص بدون زواج حتى العمر 50 سنة بمفهومها الديموغرافي خاصة عند الإناث، فنجد أنها في ارتفاع مستمر وبشكل مقلق. فبعدما كانت كل النساء تنتهي بالزواج سنة 1970 في العمر 50 سنة، ارتفعت عزوبيتهن في هذه السن، إلى أكثر من 10%، وقد أشار الديموغرافيون عموماً (Hajnal, 1969, Le Bras, 1996, Henry, 1965, Ali, 2005) إلى أن ارتفاع سن الزواج كان له الأثر الكبير في ارتفاع العزوبة النهائية (Kouaouci, 1965, Ali, 2005) والذي أدى إلى استفحال ظاهرة العنوسة في الجزائر.

2-2-3- تطور سن الزواج الأول في الجزائر بين سنتي 1970 و 2019

يعتبر متوسط سن الزواج الأول من أهم مؤشرات الزواجية والتي تسمح بملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها. من سنة إلى أخرى واصل هذا المتوسط ارتفاعه خاصة بالنسبة للذكور، منتقلاً من 24.4 سنة عام 1970 إلى حوالي 34 سنة عام 2019 في حين بالنسبة للإناث وبعدما كان في ارتفاع متواصل حتى سنة 2006، تراجع هذا المتوسط سنة 2019 إلى 27.1 سنة.

الجدول رقم 3: تطور متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر بين 1970 و 2019

المسوح	المتوسط		الفارق
	ذكور	إناث	
ENSP1970	24.4	19.3	5.1
ENAF1986	27.6	23.8	3.8
EASM1992	30.2	25.8	4.4
EASF2002	33.0	29.6	3.4
Mics32006	33.5	29.8	3.7
Mics62019	33.9	27.1	6.8

المصدر: ONS: 2017,p25. Mics6, 2019

يمثل فارق السن بين الزوجين مؤشراً ديموغرافياً هاماً نظراً لارتباطه بسوق الزواجية من جهة والاختيار الزواجي من جهة أخرى. والتغير الحاصل في هذا الفارق يعني التغير في الكثير من التقاليد والقيم الاجتماعية وهو أداة لتقييم عدم التوازن بين الجنسين في سوق الزواجية

(Kouaouci Ali, 2005). فعادة الأجيال القديمة هي من عرفت فوارق شاسعة بين الزوجين نظرا لمكانة الرجل وأهمية هذا الفارق اجتماعيا.

4-2-2- سوق الزواجية

في المجتمعات العربية يبنى الزواج عادة على فارق معتبر بين الزوجين حيث الذكور أكبر سنا من الإناث وعلى هذا الأساس يحافظ سوق الزواج على استقراره مادام أن هناك عددا كافيا من الذكور لعدد مناسب من الإناث في أعمار متوافقة (راشدي خضرة، 2013، ص76). لو اعتبرنا أن كل فئة عمرية من الذكور تتزوج من الفئة العمرية الأقل عند الإناث، نحصل على بيانات الجدول 4.

الجدول رقم 4: نسبة النساء العازبات لكل 100 رجل أعزب في سنتي 1970 و 2019

المؤشر	السنة	1970	2019
15-19/20-24	101	98	
20-24/25-29	95	87	
25-29/30-34	69	75	
30-34/35-39	63	86	
35-39/40-44	60	137	
40-44/45-49	77	255	
45-49/50-54	86	319	

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من بيانات الجدول 2

القراءة الأولية للجدول أعلاه تبين أنه وباستثناء القيمة الأولى والثانية التي عرف فيها المؤشر انخفاضا ملموسا، يرتفع هذا المؤشر بشكل كبير خاصة عند القيم الثلاث الأخيرة والتي تعني عدم التوازن في الفئات العمرية الأكبر من 35 سنة. بحيث أن هناك فائض في عدد النساء في هذه الأعمار مقارنة بعدد الذكور المناسب لهن للزواج إذا علمنا أن غالبية الرجال يتزوجون نساء أصغر منهن رغم أننا لاحظنا سابقا أن متوسط الفارق بين الزوجين وصل إلى حوالي 7 سنوات سنة 2019 وهو فارق معتبر جدا. وعدم التوازن يخص الفئات من جيلي 1970 و 1980 من القرن الماضي. حيث أشار قواوسي (1992) إلا أن النساء اللواتي ولدن سنة 1970 سيواجهن مستقبلا نقصا في عدد الذكور، وفعلا وبعد 27 سنة من استنتاجه، نجد أن هذه الفئة التي أصبحت أعمارها في سنة 2019 تقترب من 50 سنة قد وصلت إلى فائض بـ 219 أنثى و تلك التي ولدت في الثمانينيات إلى فائض بـ 155 أنثى (إلى كل مائة ذكر)، وهو ما يؤكد فعلا استفحال ظاهرة عنوسة الجزائريات في السنوات الأخيرة في الأعمار 35-49 سنة خاصة مع وصول أعداد كبيرة من النساء اللواتي ولدن في مرحلة الانفجار الديموغرافي إلى سن الزواج وتراكمها مع الأجيال الجديدة التي تعمق احتمال عدم زواجهن. ويمكن أن يؤثر هذا الوضع مستقبلا على نمط الأسرة وقد يؤدي إلى ارتفاع الأسر المكونة من فرد واحد خاصة من النساء العازبات لأن معظمهن من مستويات تعليمية عالية ويتمتعن باستقلالية مادية بحكم العمل. كما أنها قد تؤدي إلى ظهور أنواع أخرى من الأسر المكونة من العزاب تربطهم علاقات معينة (اقتصادية، صداقة...). وهو ما قد يؤثر على النسق الثقافي والاجتماعي والأسري ويفرض على المجتمع حالة ديموغرافية خاصة لها تبعاتها السلبية أهمها الشيخوخة (راشدي خضرة، 2013، ص. 77).

3- عرض ومناقشة نتائج استغلال بيانات المسح 2019 Mics6 حول الزواجية

سمح استغلال بيانات آخر مسح عنقودي متعدد المؤشرات (2019) بملاحظة خصائص الزواجية في الجزائر حسب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتحديد أكثر هذه المتغيرات مساهمة في عناصرها.

1-1-3 سن الزواج الأول في الجزائر

1-1-3-1 حسب منطقة الإقامة

عادة تختلف مؤشرات الظواهر الديموغرافية حسب مناطق الإقامة بسبب اختلاف السلوكيات الديموغرافية والظروف المعيشية بين الحضر والريف، ولكن تكاد تتساوى متوسطات الزواج الأول بين الحضر والريف عند كلا الجنسين ولكن بالعودة إلى التوزيع الإقليمي نجد أن النساء في إقليم الشمال الغربي يتزوجن في سن أصغر بأقل من سنتين عن المتوسط الوطني في حين تتساوى هذه المتوسطات بالنسبة للذكور في المناطق الشمالية في حدود 34 سنة أعلى منها في مناطق الهضاب العليا رغم أن كل هذه المناطق تصل فيها نسبة التحضر إلى 70% وهو ما يعني أن هناك عوامل اجتماعية وثقافية تميز هذه المناطق عن أخرى في أثرها على سلوك الزواج. وعموما ورغم هذه الاختلافات بين المناطق، يبقى متوسط سن الزواج الأول مرتفعا ولكن مقارنة بالسنوات الماضية كان هذا المتوسط يتوزع جغرافيا بنفس المستوى تقريبا بحيث يرتفع كلما اتجهنا من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب (Ouadah-Beddidi Zahia, 2003, 2005, Vallin Jacque, 1973a ; 1973b) لكن ما لاحظناه سنة 2019، هو أنه بقي مرتفعا كلما اتجهنا من الجنوب نحو الشمال، لكن ينخفض كلما اتجهنا من الشرق نحو الغرب خاصة عند الإناث.

الجدول رقم 5: متوسط العمر عند الزواج الأول وفق مكان الإقامة والقطاع الجغرافي

الجنس	القطاع الجغرافي							منطقة الإقامة		المتوسط
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة	
الذكور	33.9	33.0	32.8	32.1	32.1	34.1	34.8	34.8	33.3	34.3
الإناث	27.1	26.7	27.5	28.0	26.8	24.8	28.7	27.3	27.0	27.3

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6 2019).

1-1-3-2 حسب المتغيرات السوسيو-اقتصادية

ويتوزع متوسط العمر عند الزواج الأول بشكل مختلف وفق المتغيرات السوسيو-اقتصادية كما هو موضح في الجدول 6.

يعتبر التعليم من المحددات الرئيسية لكثير من الظواهر الديموغرافية بحيث تشير الكثير من الدراسات إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفع سن الزواج بالنسبة للجنسين وهو ما لوحظ في نتائج مسح 2019 رغم أن هذه السن ترتفع عند النساء بدون مستوى تعليمي. ذلك أن مدة تدرس الأشخاص ارتفعت خاصة بوصول أعداد كبيرة إلى مستويات تعليمية عالية (جامعية) إذ تكون أدنى مدة للتدريس في حدود حوالي 16 سنة وهي كافية لمنع خاصة النساء من الزواج في

سن تقل في المتوسط عن 22 سنة (إذا اعتبرنا أن سن بداية التمدرس هو 6 سنوات). في حين، عند الذكور يضاف إليها الفترة الطويلة التي يقضونها في البحث عن العمل والخدمة العسكرية وتوفير متطلبات الزواج وهو ما يفسر ارتفاع سن الزواج لديهم. حيث تراوحت معدلات البطالة سنة 2019 بين 15 و28% في الأعمار الأقل من 30 سنة وتصل إلى أكثر من 10% عند ذوي المستويات التعليمية العالية (ONS, 2019).

كما يرتفع سن الزواج بارتفاع المستوى المعيشي، رغم أنه من المفروض أن العائق المادي للزواج غير وارد عند ذوي المستوى المعيشي المرتفع. وبالتالي يمكن أن يكون التغير الاجتماعي الذي أثر على سلوك الأفراد تجاه الزواج هو السبب في ذلك ولا علاقة للأوضاع الاقتصادية بذلك. بحيث يمكن ملاحظة أن هذه السن تتجاوز المتوسط العام عند الأشخاص من المستويات المعيشية المتوسطة فأكثر.

الجدول رقم 6: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس والمتغيرات السوسيو-اقتصادية في الجزائر سنة 2019

المتغيرات		متوسط العمر عند الزواج الأول	
		ذكور	إناث
المستوى التعليمي	بدون مستوى ابتدائي	32.2	26.1
	متوسط ثانوي	33.7	23.2
	عالي	34.7	24.4
	الأكثر فقرا	33.5	24.9
المستوى المعيشي	الفقيرة	34.1	27.0
	المتوسطة	32.8	25.1
	الغنية	33.3	27.1
	الأكثر غنى	34.0	26.8
الحالة الفردية	عامل(ة)	34.5	27.7
	غير عامل(ة)	35.0	28.6
		32.8	30.1
		36.6	26.3

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6, 2019).

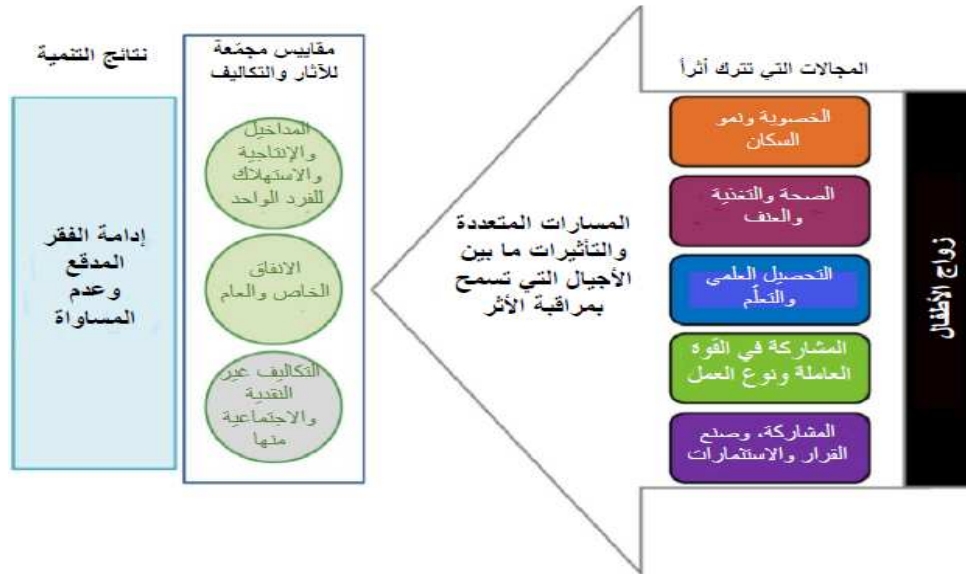
أما حسب النشاط الاقتصادي، فقد وجدنا أن هناك فوارق كبيرة جدا إذ يتزوج الذكور العاملون في سن أقل من غير العاملين بفارق هام يقدر بحوالي 4 سنوات، عكس تماما ما هو ملاحظ عند الإناث، حيث يتسع الفارق أكثر لصالح العاملات مقارنة بغير العاملات بأكثر من 6 سنوات. وهذا راجع خاصة إلى ارتفاع المستوى التعليمي والتكويني للنساء وميلهن إلى البحث عن وظائف قبل الزواج مما يطيل من فترة عزوبيتهن وبالتالي يرتفع سن الزواج لديهن. أما بالنسبة للذكور، فيكفي الحصول على عمل ليكون الأمر مشجعا على الزواج بسبب تحمله للمسؤولية المادية كزوج مقارنة بالزوجة.

2-3- الزواج المبكر

يحدد قانون الأحوال الشخصية الجزائري سن الزواج القانوني بـ 19 سنة لكلا الجنسين ولا يتزوج من دون هذه السن إلا بإذن من وليهما كما تنص عليه المادة 7 من قانون الأسرة: 'تكتمل أهلية الرجل و المرأة بتمام تسعة عشر سنة، و للقاضي أن يرخص ذلك لمصلحة الضرورة ...' ، رغم أنه من الناحية الشرعية يكون مؤهلاً للزواج كل شخص بالغ (شرط التكليف) عاقل قادر على ذلك دون أن يكون إلزامياً كما أنه يخضع لتقديرات الآباء فيما يصب في مصلحة أبنائهم و ذلك 'من أجل حماية الشباب من الانحراف الجنسي... وإزالة العقبات التي تسبب تأخر الزواج' (بدوي عمار، 2001، ص 94). وفي القوانين والمواثيق الدولية يعتبر الزواج مبكراً ويسمى زواج القاصر أو حتى زواج الأطفال عندما يكون أقل من 18 سنة، وهي السن التي يسمى فيها الشخص طفلاً حسب اتفاقية حقوق الطفل (1989). كما لو أن الشخص في هذه السن لا يستوفي الشروط الجسدية والنفسية والعقلية للزواج، بسبب أنه يفتقر للمعرفة الجنسية بالإضافة إلى مخاطر الحمل المبكر (منظمة الصحة العالمية، 2011) كما تعتبره هذه المواثيق على أنه نوع من العنف النفسي والجسدي للفتاة. وينظر إلى الزواج المبكر على أنه أحد معوقات التنمية بسبب أنه يؤثر على تعليم الفتيات ويحد من مشاركتهن الاقتصادية (كرادشة منير، 2012). والواقع أنه يجب التفريق بين زواج الأطفال الذي يعني غير البالغين والزواج المبكر الذي يمكن تعريفه على أنه الزواج في المراحل الأولى للبلوغ أو في الأعمار الأقل من السن القانونية لإبرام عقد الزواج.

ومن الناحية الديموغرافية نهتم بدراسة الزواج المبكر عند الإناث، لأنه يؤدي إلى إطالة فترة الخصوبة وبالتالي ترتفع الخصوبة الفعلية وهو ما يساهم في زيادة حجم الأسرة ومن ثم الزيادة السكانية. كما أن الزواج المبكر يؤدي إلى ارتفاع الوفيات النفاسية ووفيات الأجنة ووفيات المواليد بسبب الإجهاض وعسر الولادة. وعموماً يمكن إجمال الآثار المترتبة عن الزواج المبكر (زواج الأطفال) كما تتبناه منظمات الأمم المتحدة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: إطار تقييم الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال



المصدر: (ووردن وآخرون، 2017. كما في الأسكوا، 2020، ص 11).

1-2-3- حسب مكان الإقامة

رغم تراجع الزواج المبكر عموما في الجزائر إلا أنه لازال قائما خاصة في مناطق الهضاب العليا الوسطى والجنوب. وهذه المناطق تتميز بخصوصيات ثقافية واجتماعية بحيث لازال الزواج التقليدي سائدا فيها. حيث نلاحظ أن منطقة الهضاب العليا الوسطى تسجل نسبة أعلى من ضعف المتوسط العام وتسجل المناطق الشمالية أدنى النسب. وبالعودة إلى منطقة الهضاب العليا فهي تتكون من ثلاث ولايات شاسعة المساحة وهي الجلفة والأغواط والمسيلة وهي مناطق رعوية بالدرجة الأولى وتسجل أعلى نسبة في أمية النساء (27%) ولازال سكانها يحافظون على الكثير من العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج منها الزواج المبكر. وكما هو ملاحظ فالفوارق بين الحضر والريف وبين مختلف المناطق ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم 7: نسبة النساء المتزوجات في العمر اقل من 18 سنة من مجموع المتزوجات

المتغير	منطقة الإقامة	القطاع الجغرافي
الجن	الذكور	النساء
الشمالية	الشمالية الشرقية	الشمالية الغربية
الوسطى	الوسطى الغربية	الوسطى الشرقية
الجنوبية	الجنوبية الغربية	الجنوبية الشرقية
النسبة (%)	5.7	7.3
P	0.000	0.000

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6, 2019).

2-2-3- حسب بعض المتغيرات السوسيو-اقتصادية

بين توزيع الزواج المبكر وفق مجموعة من المتغيرات السوسيو-اقتصادية وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند كل من المستوى التعليمي والمعيشي والحالة الفردية.

يؤثر مستوى تعليم الفتاة على الزواج المبكر (صندوق الأمم المتحدة، 2012، كما في الاسكوا، 2020)، وكما هو موضح في الجدول، تبين أن 12.9% من النساء من اللواتي ليس لديهن مستوى تعليمي تزوجن في سن مبكرة وتتنخفض هذه النسبة بارتفاع المستوى التعليمي لتصل إلى 0.5% فقط عند ذوات المستويات التعليمية العالية. ويعود سبب ذلك إلى أن التعليم يلعب دورا في تقليل أثر العادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالزواج (Ajbilou Aziz, 1998). بالإضافة إلى أن المدة الطويلة نسبيا لتتخرج الإناث، كما رأينا سابقا، تحول دون زواجهن مبكرا. فضلا على أن المرأة المتعلمة تحتل مكانة خاصة في أسرتها ولها إمكانية الاستقلالية في اتخاذ قرارات بنفسها بما فيها الزواج. أما لو توقفت الفتاة عن الدراسة فإنه من الطبيعي أن يرتفع احتمال زواجها مبكرا.

ترتفع نسبة الزواج المبكر بانخفاض المستوى المعيشي، وهو ما يتفق مع جل الدراسات العالمية في هذا الشأن. إذ أشارت اليونيسيف (2018) (كما في الاسكوا، 2020) إلى أن الفتيات في الاسر الفقيرة أكثر عرضة للزواج المبكر كما لو أنها تشكل عبئا اقتصاديا.

تشكل نسبة الزواج المبكر عند غير العاملات حوالي ثلاث مرات النسبة عند العاملات وتكاد تكون غاليته عند غير العاملات. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المستوى التعليمي

للنساء العاملات. وما دام أن الفتيات يقضين مدة طويلة في الدراسة أو التكوين كما لاحظنا سابقا ثم بقائهن مدة للحصول على عمل يجعلهن أقل عرضة للزواج المبكر.

الجدول رقم 8: نسبة الزواج المبكر عند النساء وفق المتغيرات السوسيو-اقتصادية في الجزائر

المتغيرات	نسبة الزواج المبكر (%)	P
المستوى التعليمي	بدون مستوى	0.000
	ابتدائي	10.1
	متوسط	6.5
	ثانوي	3.1
	عال	0.5
المستوى المعيشي	الأكثر فقرا	0.000
	الفقيرة	7.1
	المتوسطة	6.5
	الغنية	5.3
	الأكثر غنى	3.9
السن الحالي	19-15	0.000
	24-20	14.5
	29-25	4.8
	34-30	3.3
	39-35	3.3
	44-40	6.6
	49-45	8.6
الحالة الفردية	عاملة	0.000
	غير عاملة	6.8

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6.2019).

نتائج التحليل العاملي:

ولمعرفة أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر مساهمة في الزواج المبكر، استخدمنا التحليل العاملي على عينة النساء اللواتي تزوجن في سن أقل من 18 سنة. وتمثلت خصائص النموذج في كون المحدد Determinant أكبر من 0.0001 (0.826)، في حين وجدنا أن قيمة قياس KMO أكبر من 0.5 (0.512) وهو ما يعني كفاية حجم العينة وزيادة الاعتمادية للعوامل التي تحصلنا عليها كما لاحظنا وجود ارتباط بين بعض متغيرات المصفوفة حسب اختبار Barlett (sig = 0.000) مما يعني إمكانية إجراء التحليل العاملي.

بعد إجراء التحليل العاملي، وجدنا أن العوامل المستخلصة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات حيث أقل نسبة تقدر بـ 0.113 وتخص النشاط الاقتصادي، بينما وجدنا أن المتغيرات الأكثر شيوعا أي الأكثر إسهاما في الزواج المبكر هي المستوى المعيشي (0.652) أي أن 65.2% من التباين في المستوى المعيشي. ويليه من حيث الأهمية مكان الإقامة (0.635) ثم على التوالي كلا من التعليم (0.620) والسن الحالي للمرأة (0.517).

ومن خلال مصفوفة المكونات بعد التدوير تم استخلاص عاملين باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وتفسر 50.738% من التباين الكلي بالنسبة لمجموع النساء. كما تم إعطاء التشبعات الخاصة بكل متغير على كل عامل من العوامل المستخلصة لتسهيل تفسيرها.

وأعطى التحليل كلا من مكان الإقامة (0.796) والمستوى المعيشي (0.782) كمتغيرات أساسية في العامل الأول، بمعنى أن هذه المتغيرات هي الأكثر مساهمة في الزواج المبكر. والسني (-0.699) وتعليم المرأة (0.751) في العامل الثاني بمعنى أنه، هنا أيضا، العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي الأكثر مساهمة في الزواج المبكر. وعموما "الكثير من العوامل المؤثرة في زواج الأطفال لها أساس اقتصادي، فبالرغم من وجود زواج الأطفال في الكثير من الثقافات إلا أنه أكثر ما يكون في المناطق الفقيرة، لا سيما الريفية" (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020، ص103) وهو نفس ما توصلت إليه نتائج التحليل العاملي.

3-3- القرابة بين الزوجين

يعتبر زواج القرابة من أنماط الزواج السائدة عند كثير من الشعوب مثل البلاد العربية، وفيها يعني أن الزوجين ينحدران من نفس الجد (للأب أو للأم) ويكون بدرجات حسب صلة القرابة إن كانت قريبة أو بعيدة. وتصب فكرة زواج القرابة في الحفاظ على الإرث والروابط العائلية واستمرارية النسب، فزواج قريبين يعني تمتين العلاقة داخل العائلة مما يحافظ على رابط الدم والميراث فيما يشبه الزواج التقليدي في كثير من المناطق التي يتميز بها هذا النوع من الزواج وتنبه كمفهوم اجتماعي.

جدول رقم 9: زواج القرابة في الجزائر سنتي 1986 و 2019 حسب مكان الإقامة

السنة	قرابة من الدرجة الأولى	قرابة أخرى	بدون قرابة
1986	حضر	28.4	12.6
	ريف	27.3	60.9
	المجموع	27.0	91.8
2019	حضر	13.8	4.1
	ريف	21.9	76.1
	المجموع	17.2	79.7

المصدر: ENAF1986, Mics6 2019.

وفي الجزائر لا زال زواج القرابة منتشرا رغم تراجع، والأكثر انتشارا هو زواج أبناء العمومة بحيث أن "هذا النمط من الزواج يطبع المخيال الاجتماعي في الجزائر" (Bourdieu, 1980. p.151). ويرجع Mohamed Bouteffouchet (2004) تراجع زواج القرابة في الجزائر إلى تشتت الأعراس، وتغير البنية الأسرية والاعتماد على العمل المأجور وتأثير وسائل الإعلام التي غيرت كثيرا الثقافة التقليدية. وفي أحدث دراسة عن إعادة إنتاج ظاهرة زواج القرابة، وجدت الباحثة بويعل (2019) أن من أهم العوامل السوسيو- ثقافية المساهمة في ذلك كانت على الترتيب: التمسك بالتقاليد العائلية ثم الحفاظ على اسم العائلة وأخيرا الحفاظ على روابط القرابة في ما يلي سنحاول تحديد أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تميز زواج القرابة في الجزائر.

3-3-1- حسب مكان الإقامة

لا زال زواج القرابة يميز المناطق الريفية، بحيث حوالي ربع الزيجات تكون ضمن القرابة وهو ما يعني أن هذه المناطق لازالت تتمسك بالعادات والتقاليد التي تميل إلى زواج القرابة خاصة

أنها مناطق تتميز عموما بانخفاض المستوى التعليمي خاصة عند الإناث وضعف المستوى المعيشي. كما يمكن ملاحظة تباينات معتبرة بين المناطق، فنجد أن أكثر من ثلث الزيجات كانت في إطار القرابة ميزت منطقة الهضاب العليا الوسطى تليها منطقة الجنوب والهضاب العليا الغربية وهي عموما مناطق داخلية تعرف تنمية بطيئة وتتصف بكونها مناطق محافظة أي لازالت تخضع للأعراف والتقاليد أكثر من المناطق الأخرى التي تتمركز فيها المدن الكبرى.

الجدول رقم 10: نسبة النساء المتزوجات بأقربائهن في الجزائر

القطاع الجغرافي								منطقة الإقامة		
الجنوب	الهضاب الغربية	الهضاب العليا الشرقية	الهضاب الوسطى	الشمال الغربي	الشمال الشرقي	الشمال وسط	الجنوب	الشمال	النسبة (%)	
20.3	29.7	22.8	20.4	35.3	17.1	17.1	15.3	23.7	17.5	
0.000								0.000	P	

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6 2019).

3-3-2- حسب المتغيرات السوسيو-اقتصادية

بالرجوع إلى توزيع زواج القرابة حسب المتغيرات السوسيو-ديموغرافية للنساء، تبين وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين زواج القرابة وكلا من المستوى التعليمي والمعيشي وعمر النساء والنشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 11: نسبة زواج القرابة عند النساء حسب المتغيرات السوسيو-اقتصادية في الجزائر

المتغيرات	نسبة زواج القرابة (%)	P	المتغيرات	نسبة زواج القرابة (%)	P
المستوى التعليمي			عمر النساء		
بدون مستوى ابتدائي	33.4	0.000	19-15	25.3	0.000
متوسط ثانوي	24.5		24-20	17.7	
عالي	18.2		29-25	16.1	
	16.2		34-30	18.4	
	11.2		39-35	19.4	
المستوى المعيشي			44-40		
الأكثر فقرا	25.7	0.000	49-45	22.6	
المتوسطة	21.8		النشاط الاقتصادي		
الغنية	19.2		عاملة	10.4	0.000
الأكثر غنى	16.6		غير عاملة	21.1	
	15.2		المجموع	20.3	

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6 2019).

يرتفع زواج القرابة عند النساء في العمر الحالي 15-19 سنة لينخفض في العمر 20-24 سنة ثم يبدأ في الارتفاع مجددا كلما تقدمت النساء في العمر. ولوعدنا إلى خصائص هؤلاء النساء نجد أن صغيرات السن من المستويات التعليمية المتدنية وغالبيةهن أميات أو توقفن مبكرا عن الدراسة ويتواجدن بكثرة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع زواج القرابة. في حين نجد أن الأجيال القديمة تتميز بزواج قرابي مقارنة بالأجيال الحديثة التي تأثرت كثيرا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكست بدورها على سلوك الزواج لديها وبنات أكثر ميلا لاختيار الشريك بنفسها بعيدا عن العائلة والوالدين.

يبقى التعليم محددا رئيسيا لزواج القرابة مادام أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء كلما قل احتمال زواجهن بقريب، حيث نلاحظ أن زواج القرابة عند الأميات يقدر بحوالي ثلاث مرات مقارنة بذوات التعليم العالي. فتعليم النساء يعزز مكانتهن داخل أسرهن ويجعلهن أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن خاصة الزواج كما يزيد من فرص الزواج الخارجي.

تنخفض نسبة زواج القرابة بارتفاع المستوى المعيشي، مما يعني أن الفقر محدد كبير للحفاظ على التقاليد التي تشجع هذا النمط من الزواج. وكما أشرنا سابقا أن المناطق الريفية هي التي تتميز بنسبة عالية من زواج القرابة وهي الأكثر فقرا. أما بالنسبة للحالة الفردية فلعل الاستقلالية المادية هي السبب وراء الاختلاف الموجود في نسبة زواج القرابة بين العاملات وغير العاملات. حيث نجد أن خمس النساء غير العاملات متزوجات زواج قرابي مقابل فقط عشر العاملات.

نتائج التحليل العاملي:

وتمثلت خصائص النموذج في كون المحدد Determinant أكبر من 0.0001 (0.787)، في حين وجدنا أن قيمة قياس KMO أكبر من 0.5 (0.556) وهو ما يعني كفاية حجم العينة وزيادة الاعتمادية للعوامل التي تحصلنا عليها كما لاحظنا وجود ارتباط بين بعض متغيرات المصفوفة حسب اختبار Barlett (sig = 0.000) مما يعني إمكانية إجراء التحليل العاملي.

بعد إجراء التحليل العاملي، وجدنا أن العوامل المستخلصة تفسر نسبة عالية من التباين المتغيرات حيث أقل نسبة تقدر بـ 0.281 وتخص النشاط الاقتصادي، بينما وجدنا أن المتغيرات الأكثر شيوعا أي الأكثر إسهاما في زواج القرابة هي المستوى المعيشي (0.631) أي أن 63.1% من التباين في المستوى المعيشي. ويليهما من حيث مكان الإقامة (0.605) ثم على التوالي كلا من تعليم المرأة (0.567) السن (0.544).

ومن خلال مصفوفة المكونات بعد التدوير تم استخلاص عاملين باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وتفسر 52.575% من التباين الكلي بالنسبة لمجموع النساء. كما تم إعطاء التشبعات الخاصة بكل متغير على كل عامل من العوامل المستخلصة لتسهيل تفسيرها.

وأعطى التحليل كلا من المستوى المعيشي (0.794) ومكان الإقامة (0.776) كمتغيرات العامل الأول، بمعنى أن هذه المتغيرات هي الأكثر مساهمة في الزواج المبكر. وتعليم المرأة (0.736) والسن (-0.638) في العامل الثاني. بمعنى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي الأكثر مساهمة في الزواج المبكر.

4-3-التعدد

قد يتعرض الزواج في إحدى محطاته لظروف خاصة، فيضطر الزوج للزواج مرة أخرى أو عدة مرات دون أن ينفصل عن زوجته ويعرف ذلك بالتعدد وهو نمط من الزواج المباح. وينتشر التعدد بشكل كبير في المجتمعات العربية والإسلامية والذي كان من عاداتها وحافظ عليها الإسلام وهذبها وجعل لها مبرراتها وشروطها. كما أنه ينتشر في مجتمعات أخرى، فعلى عكس دول الساحل مثلا التي تشجع التعدد الذي يشكل أحد أسس النظام الاجتماعي والاقتصادي فيها، يخضع التعدد في الجزائر لإرادة الذكور من أجل تعدد العلاقات الجنسية وتغيير الشريك (Kateb, 2009). ويعود التعدد لعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، فوفق إحدى الدراسات (عبد السميع محمود المنتصر راتب، 2020) التي استهدفت التعرف على هذه العوامل من خلال بحث مجموعة من 100 رجل ذي تعدد في مصر وجد الباحث أن العوامل النفسية (أهمها البرود العاطفي والاعترا ب من جانب الزوجة والرغبة الجنسية) ثم العوامل الاجتماعية (أهمها تقصير الزوجة في أداء واجباتها ونقص التكافؤ التعليمي بين الزوجين والرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأبناء) هي التي دفعت المبحثين إلى الزواج مرة أخرى.

ومن الناحية الديموغرافية، يلعب التعدد دورا كبيرا إذ يشكل مع إعادة الزواج نوعا من التوازن في سوق الزواجية في حالة الطلاق، ففي الوقت الذي يضيف الطلاق عددا من الأشخاص من الجنسين مشكلا فائضا من غير المتزوجين، يقوم التعدد وإعادة الزواج بامتصاص عدد خاصة من النساء دون أن يكون هناك انحلال للزواج بغض النظر عن تقبله أو رفضه خاصة من المعارضين له في إطار حقوق المرأة. وهو بهذا يحافظ على العلاقات الجنسية داخل الأسرة.

والواقع أن التعدد لازال قائما في الجزائر ولكن انخفض مقارنة بالسنوات الماضية بسبب القيود القانونية والتغيرات الاجتماعية والثقافية. إذ انخفض من 4.4% سنة 2006 إلى 3.2% سنة 2019. ومن حيث عدد الزوجات، 15.6% من المتزوجات يعشن مع رجل بزوجة ثانية و 3.9% بزوجة ثالثة. وما لاحظناه هو أن العاملات يعشن مع أزواج بثلاث زوجات أكثر من غير العاملات (4.3% مقابل 3.9% على التوالي). وقد يفسر ذلك أن النساء العاملات يرضين بذلك لعدم حاجتهن للإتفاق بقدر حاجتهن للزواج والإنجاب. كما ترتفع عند النساء في الأعمار 44-45 سنة وقد يكون ذلك راجع لوصول هؤلاء النساء إلى أعمار متقدمة فيتزوج عليهن أزواجهن أو أن نساء في هذه الأعمار تزوجن بزواج ذي تعدد هروبا من العنوسة. ويختلف التعدد حسب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كما هو موضح فيما يلي:

4-3-1-حسب مكان الإقامة

عموما وحسب مكان الإقامة لا يوجد اختلاف كبير جدا بين الحضر والريف، في حين يختلف حسب القطاعات الجغرافية حيث لكل منطقة خصوصيات الاجتماعية والثقافية. فترتفع هذه النسبة أكبر بكثير من المتوسط العام في الهضاب العليا الوسطى. وقد نفسر هذا الارتفاع بارتفاع نسبة أمية النساء في هاتين المنطقتين، ذلك أن تعليم المرأة يلعب دورا كبيرا في تمكينها اجتماعيا ولكن بالعودة إلى هذه المنطقة نجد أيضا أنها، كما لاحظنا سابقا، تتميز بارتفاع زواج القرابة (35.3%) وارتفاع نسبة الأقل فقرا (26.6%) وهي أعلى النسب مقارنة بالمناطق الأخرى.

جدول رقم 12: نسبة النساء المتزوجات في حالة تعدد في الجزائر

المتغير	منطقة الإقامة	القطاع الجغرافي	المجموع
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
	الجزيرة	الجزيرة	الجزيرة
النسبة (%)	3.1	3.4	1.5
	1.9	4.9	5.7
	3.4	4.6	4.9
	3.2		

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6 2019).

3-4-2- حسب المتغيرات السوسيو-اقتصادية

وبالنظر إلى المتغيرات السوسيو-اقتصادية، نجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين التعدد وكلا من المستوى التعليمي والمعيشي وعمر النساء وكذا الحالة الفردية. حيث تنخفض نسبة التعدد عند الزوجات الشابات الأقل من 35 سنة وترتفع بعد هذه السن بشكل كبير جدا يقدر تقريبا بضعف المتوسط الوطني بين العمرين 40 و49 سنة. وقد فسرنا ذلك سابقا في أن الأزواج يعيدون الزواج عندما يرتفع سن زوجاتهم بالإضافة إلى أن النساء اللواتي تعدين سن الزواج وهربا من العنوسة يرضين بالزواج برجل متزوج.

الجدول رقم 13: نسبة النساء المتزوجات في حالة تعدد حسب المتغيرات السوسيو-اقتصادية في الجزائر

المتغيرات	نسبة زواج القرابة (%)	P	المتغيرات	نسبة زواج القرابة (%)	P
المستوى التعليمي			عمر النساء		
بدون مستوى	7.8	0.000	19-15	1.9	0.000
ابتدائي	4.2		24-20	1.7	
متوسط	2.4		29-25	0.7	
ثانوي	2.1		34-30	0.1	
عال	1.1		39-35	3.0	
			44-40	5.4	
المستوى المعيشي			49-45	6.2	
الأكثر فقرا	4.9	0.000			
الفقيرة	3.4		النشاط الاقتصادي		
المتوسطة	2.9		عاملة	3.1	0.000
الغنية	2.4		غير عاملة	3.3	
الأكثر غنى	1.9		المجموع	3.2	

المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics6 2019).

يبقى التعليم في كل المؤشرات الديموغرافية محددا هاما للكثير من الظواهر الديموغرافية، فالمرأة المتعلمة تكون أكثر نضجا ووعيا بمكانتها ودورها وحقوقها وعادة لا يرضين أن يتزوج أزواجهن عليهن أو يكن زوجات لرجال متزوجين وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول حيث تفوق نسبة التعدد ضعف المتوسط الوطني وهي أكثر بسبع مرات عند الأميات مقارنة بذوات المستوى التعليمي العالي.

ومن الشائع أن المستوى المعيشي يؤثر على الكثير من المؤشرات الديموغرافية وفي حالة التعدد نجد أنه ينتشر أكثر عند النساء الفقيرات والأكثر فقرا وينخفض بانخفاض هذا المستوى. وذلك راجع إلى تقبل هؤلاء النساء لذلك خاصة أن غالبيةهن من الأميات أو المستويات التعليمية المتدنية. في حين وجدنا أنه لا اختلاف بين نسبة التعدد بين النساء العاملات وغير العاملات.

نتائج التحليل العاملي:

ولمعرفة أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر مساهمة في التعدد، استخدمنا التحليل العاملي على عينة النساء اللواتي يعشن مع زوج ذي تعدد. وتمثلت خصائص النموذج في كون المحدد Determinant أكبر من 0.0001 (0.757)، في حين وجدنا أن قيمة قياس KMO أكبر من 0.5 (0.543) وهو ما يعني كفاية حجم العينة وزيادة الاعتمادية للعوامل التي حصلنا عليها كما لاحظنا وجود ارتباط بين بعض متغيرات المصفوفة حسب اختبار Barlett ($\text{sig} = 0.000$) مما يعني إمكانية إجراء التحليل العاملي.

بعد إجراء التحليل العاملي، وجدنا أن العوامل المستخلصة تفسر نسبة عالية من تباين المتغيرات حيث أقل نسبة تقدر بـ 0.520 وتخص النشاط الاقتصادي، بينما وجدنا أن المتغيرات الأكثر شيوعا أي الأكثر إسهاما في التعدد هي السن الحالي للمرأة (0.903) أي أن 90.3% من التباين في هذه السن. ويليهما من حيث الأهمية تعليم المرأة (0.789) ثم على التوالي كلا من مكان الإقامة (0.702) والمستوى المعيشي (0.677) وأخيرا النشاط الاقتصادي للمرأة (0.520).

ومن خلال مصفوفة المكونات بعد التدوير تم استخلاص ثلاث عوامل باستخدام طريقة المكونات الأساسية ذات التدوير المتعامد وتفسر 71.987% من التباين الكلي بالنسبة لمجموع النساء. كما تم إعطاء التشبعات الخاصة بكل متغير على كل عامل من العوامل المستخلصة لتسهيل تفسيرها. وأعطى التحليل كلا من المستوى المعيشي (0.822) ومكان الإقامة (0.834) في العامل الأول، بمعنى أن هذه المتغيرات هي الأكثر مساهمة في التعدد. وتعليم المرأة (0.868) النشاط الاقتصادي (0.562) في العامل الثاني. وأخيرا السن الحالي للمرأة (0.945) في العامل الثالث. بمعنى أنه، هنا أيضا، العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي الأكثر مساهمة في التعدد.

وعليه وكنتيجة عامة، خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج اتفقت كثيرا مع نتائج الدراسات السابقة، وبفضل التحليل العاملي التي تميزت به دراستنا كأسلوب إحصائي لمعرفة المتغيرات الأكثر مساهمة في الزواجية وأنماطها، وجدنا أن تعليم المرأة ومؤشر الثروة ومكان الإقامة هي المتغيرات الاجتماعية الأكثر مساهمة في كل من الزواج المبكر والقربا بين الزوجين والتعدد.

فكلما انخفض المستوى المعيشي والتعليمي وتواجدها في المناطق الريفية كلما زادت فرص زواج الفتاة مبكرا وزادت زيجاتها برجل ذي تعدد وتربطها به قرابة. لذلك نرى أن المنظمات الدولية والتي تعنى بشؤون المرأة تؤكد على زيادة فرص تعليم الإناث خاصة الريفيات لما لذلك من أثر على مستواهن السلوكي ومكانتهن في المجتمع وزيادة حظوظهن في تحسين مستواهن المعيشي. لأن الزواج للمرة الأولى في سن مبكرة، والشروع في أنشطة جنسية، والإنجاب لأول مرة، هي ظواهر أكثر شيوعا بين النساء اللاتي ليس لهن حظ من التعليم منها بين صفوف أندادهن المتعلقات. وفي معظم الحالات، فإن نسبة من يعشن هذه التجارب الحياتية تتناقص بصفة منتظمة بالقدر الذي يزداد فيه مستوى التحصيل التعليمي (الأمم المتحدة، 2003، ص 27). وهكذا، فإن التعليم مطلب أساسي للتمتع بالحقوق (IPPF, 2006).

- الخاتمة

من خلال تتبع الزواجية بين 1970 و2019 وباعتماد على بيانات المسح العنقودي 2019 وأسلوب التحليل العاملي تبين أن الزواجية في الجزائر شهدت تغيرات كبيرة ومتواصلة ميزتها خاصة ارتفاع سن الزواج والعزوبة، وتراجع الزواج المبكر والتعدد بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد ارتفع سن الزواج عند كلا الزوجين، رغم أنه سجل انخفاضا سنة 2019 بالنسبة للإناث، واتساع فارق السن بين الزوجين، وهذا الارتفاع ساهم مع وصول أجيال عديدة خاصة من النساء في سن الزواج إلى استفحال ظاهرة العزوبة، حيث عرف سوق الزواجية اختلالا بسبب وجود فائض كبير جدا من الإناث مقارنة بالذكور في الأعمار التي تزيد عن 30 سنة وهو ما ساهم في ارتفاع العزوبة النهائية مبكرا وبالتالي تفاقم العنوسة. في حين سجل كل من الزواج المبكر والتعدد نسبيا ضعيفة مع وجود فوارق بين مختلف المتغيرات السوسيو-اقتصادية.

وتبين أن أكثر المتغيرات مساهمة في ذلك كان المستوى التعليمي والمعيشي ومكان الإقامة، حيث يبقى التعليم متغيرا مفتاحيا في تحديد الزواجية وأنماطها ذلك أن التعليم خاصة تعليم للمرأة يدعم تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وينعكس العائد منه على وضعها داخل الأسرة والمجتمع وسلوكها الديموغرافي تجاه الزواج كما يمكنها التعليم من تحسين وضعها الاقتصادي ويحسن من مستواها المعيشي.

لكن يجب الإشارة في الأخير، أن هذه التغيرات في الزواجية تؤثر على الوضع الديموغرافي من جهة وعلى الوضع النفسي والاجتماعي للأفراد من جهة أخرى. فبالنسبة للآثار الديموغرافية فإن ارتفاع سن الزواج والعزوبة يعني تراجع مدة التعرض للخصوبة وهو ما سيشكل على المدى البعيد تراجع الخصوبة في ظل ارتفاع متوسط العمر عند الولادة وبالتالي يعجل من شيخوخة السكان. أما الآثار النفسية والاجتماعية فتكون خاصة عندما يتعلق الأمر بالعزوبة والعنوسة والتي ما فتئت تستفحل في السنوات الأخيرة وهو ما سيهدد البنى الأسرية ويؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات.

- قائمة المراجع

- Fargues Philipe, « La démographie du mariage arabo-musulman, traditions et changements », Maghreb Machre, 116, 1987.
- Fargues, Philipe, Générations arabes, L'alchimie du nombre, Fayard, 2000.
- Ajbilou Aziz., Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au Maghreb (1970-1980), thèse de doctorat en démographie, Academia Bruylant, 1998.
- Kateb Kamel et Ouadah-Bedidi, Zahia, L'actualité démographique du Maghreb, Enseigner la guerre de l'Algérie et le Maghreb contemporain. Actes de la DESCO, université d'été, 29 octobre 2001.
- Brahimi Rabeh et Ouadah-Bedidi Zahia, La nuptialité algérienne à travers l'état matrimonial, ONS, Collection statistique, 50, 1992.
- Ouadah-Bedidi Zahia & Vallin Jacque, « Maghreb: la chute irrésistible de la fécondité », Population et société, 359, 1-4.2000.

- Ouddah-Bedidi Zahia, Les changements dans le mariage: une expression des mutations de la société et de la famille, Paris: INED, 2001.
- Ouddah-Bedidi Zahia, »Fécondité et nuptialité différentielle en Algérie : l'apport du recensement de 1998, Document de travail, 185, Paris: INED, 2012.
- Vallin, Jacque, (1973a), Facteurs socioéconomiques de l'âge au mariage de la femme algérienne. Population ,28 (6), 1171-1177.
- Vallin. Jacque, (1973b), Age moyen au mariage des hommes et des femmes en Algérie: étude comparative des variations géographique, CNRES.
- معهد الدوحة الدولي للأسرة، حالة الزواج في العالم العربي، 2019، www.difi.org.qa
- <https://apps.who.int/iris/handle/10665/24682?locale=ar>
- ONS, Démographie Algérienne, 890/Bis, 2019.
- Ouddah-Bedidi Zahia, « Avoir 30 ans et être encore célibataire: une catégorie émergente en Algérie », Autre part , 34, 2005.
- République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction statistique, Etude statistique nationale de la population (ENSP) de 1969-71, enquête a passage répéter.
- Bedrouni Mohamed, "La nuptialité algérienne : variation dans le temps et l'espace", XXV Congrès international de la population (Poster N°1405). Tours, France, juillet18-23, 2005.
- Ministère de la santé et de la population, ONS, Ligue des Etats Arabes, suivi de la situation des enfants et des femmes, enquête nationale à indicateurs multiples (MICS3) 2006, Rapport final, décembre 2008.
- Ministère de la santé et de la population et de la réforme hospitalière, ONS, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS6), décembre 2020.
- Ons, annuaire statistique de l'Algérie, N°35, 2017.
- Ministère de la santé et de la population, ONS, Ligue des Etats Arabes, enquête algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant (EASME), rapport final, Alger, 1994
- Kouaouci Ali, Enquête sur la santé de la famille, Analyse approfondie, Projet pan arabe sur la santé de la famille, 2005.
- Kouaouci Ali, femme, famille et contraception, contribution à une sociologie de la famille algérienne, Alger, CNEAP-FNUAP, 1992.
- راشدي خضرة، الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيو- ديموغرافية للأسرة الجزائرية، دراسة الزواج تحليلية، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

• Ouddah-Bedidi Zahia & Vallin Jacque, (2003), Ecart d'âge entre conjoints en Algérie: évolution depuis 1966, disparité régionale, European journal of population, Revue européenne de démographie, 119(3), 279-302.

- بدوي عمار، الزواج المبكر، قضية أثارت الجدل، ط1، مطبعة الرسالة، 2001.
- منظمة الصحة العالمية، الزواج المبكر وحمل المراهقات وصغيرات السن، المجلس التنفيذي، الدورة 130، البند 4-6 من جدول الأعمال المؤقت، 2011.
- كرادشة منير، "زواج الإناث المبكر: محددهات وآثاره الديموغرافية في المجتمع الأردني"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 5(1)، 2012.

<http://search.manduma.com//Record/385594>

- الاسكوا، تقدير تكلفة زواج الأطفال في المنطقة العربية، ورقة معلومات أساسية عن جدوى إجراء دراسة لتقدير التكاليف، 13 فبراير 2020.

<https://www.unescwa.org/ar/publications>

- أبو فايد أحمد، التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه، أنواعه، خطواته. مثال تطبيقي لكيفية استخراج التحليل العاملي بنظام SPSS، جامعة الأزهر، 2016.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، ضد إرادتي: تحدي الممارسات التي تضر بالنساء والفتيات وتقوض المساواة، حالة سكان العالم، 2020. www.unfpa.org/froWP-2021
- بويعلی وسيلة، "العوامل السوسيوثقافية المساهمة في إعادة إنتاج ظاهرة الزواج القراي لدى العائلات الحضرية، دراسة ميدانية بأحياء بسكرة القديمة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11(4)، 2019.

• 16-Boutefnouchet Mohamed, La société algérienne en transition, Alger : OPU, 2004.

• Bourdieu Pierre, Le sens pratique, Minuit, 1980.

• Kateb Kamel, « Evolution du system matrimonial au Maghreb: convergence vers le modèle occidental ou construction d'un modèle intermédiaire »? XXVI^e congrès international de démographie. Thème5 : unions, familles et ménages, Marrakech, Maroc, 27septembre-2octobre 2009.

• Kateb Kamel, Fin de mariage traditionnel en Algérie ?1876-1998, Une exigence d'égalité des sexes, Éd Bouchéne, 2001.

- عبد السميع محمود المنتصر راتب، "العوامل الاجتماعية والنفسية المرتبطة بتعدد الزوجات كما يدركها الرجال من منظور المدخل الأيكولوجي"، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 18(2)، 2020.

• الأمم المتحدة، السكان والتعليم والتنمية، 2003.

• IPPF (International Planned Parenthood Federation, Ending child marriage: Guide for global policy action, 2006.

- قائمة الملاحق

ملحق 1: نتائج التحليل العاملي الخاصة بالزواج المبكر

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	الشيوع
المستوى المعيشي	0.782		0.652
مكان الإقامة	0.796		0.635
السن الحالي للمرأة		-0.699	0.57
تعليم المرأة		0.751	0.620
التباين	28.48	22.258	50.738
الإحصاءات	Determinant = 0.826 KMO et test de Barlet = 0.512 Sig= 0.000		

ملحق 2: نتائج التحليل العاملي الخاصة بزواج القرابة

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	الشيوع
المستوى المعيشي	0.794		0.631
مكان الإقامة	0.776		0.605
السن الحالي للمرأة		-0.638	0.544
تعليم المرأة		0.736	0.567
التباين	30.540	22.035	52.575
الإحصاءات	Determinant = 0.787 KMO et test de Barlet = 0.556 Sig= 0.000		

ملحق 3: نتائج التحليل العاملي الخاصة بالتعدد

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	الشيوع
المستوى المعيشي	0.822			0.677
مكان الإقامة	0.834			0.702
السن الحالي للمرأة			0.945	0.903
تعليم المرأة		0.868		0.798
النشاط الاقتصادي		0.562		0.520
التباين	30.277	21.458	20.251	71.987
الإحصاءات	Determinant = 0.757 KMO et test de Barlet = 0.543 Sig= 0.000			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.V25